حملة إسقاط النظام الطائفيّ: ماذا حدث؟

ڤانيسّا باسيل ❖

أين أصبحتْ «حملة إسقاط النظام الطائفيّ» في لبنان بعد مرور عامين على انطلاقتها؟ أيدلّ انقطاعُها على فشلها، أمْ على إعادة تنظيم هيكلتها وأهدافها؟ صحيح أنّ الناشطين عادوا إلى الشارع في ٢٠١٢/٢/٢٦ تحت شعار «المساواة والعدالة الاجتماعيّة والعلمانية،» إلّا أنّ نسبة المشاركة لم تتخطَّ الأربعمئة، في حين نزل إلى الشارع بين عشرين وثلاثين ألف مواطن في المظاهرة الثالثة الشهيرة يوم ٢٠١١/٣/٢٠. فما سببُ تراجعِ نسبة المشاركة؟ وماذا تحقّق من المطالب التي رفعها الشبابُ سابقًا؟ هل عرفوا ما يريده الشعبُ حقًّا؟ هل عرفوا ما يريدونه هم وكيفيّة تحقيقه؟

❖ صحافيّة وناشطة في المجتمع المدنيّ في لبنان.

الحملة والمجتمع

شارك العديد من الأشخاص الحزبيين غير الناشطين في منظّمات المجتمع المدنيّ في الحراك ضدّ النظام الطائفيّ، وذلك في خمس مظاهرات كان آخرها في حزيران ٢٠١١. وهم بأغلبيّتهم، على ما يلفت أحدُ الناشطين في الحملة، «مستاؤون من النظام العامّ ويريدون التغيير، إلّا أنّ الضغوط التي تعرّض لها بعضُهم من قبل أحزابهم منعتْهم من استمرار دعمهم للحراك.» وهناك العديد غير راضين عن الواقع الذين يعيشون فيه، لكنهم لم يتجرّؤوا على المشاركة في الحملة لاعتباراتٍ عديدة. يقول الناشط باسم شيت في ورقة تقويميّة عن الحراك: «هناك نقمة عامّة لدى الناس على الواقع الذي يعيشونه، ولكنّ هذه النقمة لم تتحوّلْ بعدُ إلى تمرّدٍ على الواقع المعيش، بل ما زال هؤلاء مهادنين له وخائفين منه في الوقت نفسه.» وفي جميع الأحوال، فإنّ فكرة إلغاء الطائفيّة السياسيّة، في مجتمعٍ مركّبٍ من أقلّياتٍ ترى في النظام الطائفيّ حمايةً لوجودها، تثير الكثيرَ من المخاوف، وتطرح العديدَ من علامات الاستفهام التي لم ينجح الحراكُ في الإجابة عنها.

لم يأخذ الناشطون في الاعتبار مخاوفَ المجموعات الطائفيّة من البديل من النظام الطائفيّ. واعتبارُهم هذه المخاوف مجرّدَ هواجس لم يُكسبِ الحملةَ ثقةَ الناس، ولم يَدفع الطائفيين إلى الخروج من طوائفهم من أجل المطالبة بدولة مدنيّة علمانيّة تساوي بين جميع المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم الطائفيّة. يخبرنا حسين، وهو طالب جامعيّ، أنه استطاع في البداية إقناعَ رفاقه، المنتمين إلى حزبٍ طائفيّ، بأن يشاركوا معه في الحراك؛ ولكنّ حين أضيفَ تعبيرُ «...ورموزه» إلى شعار «الشعب يريد إسقاط النظام،» لم يتوقّفوا عن المشاركة في الحراك فحسب، بل اعتبروه معاديًا لهم أيضًا: «لقد أصبحوا طائفيين أكثر من قبل!»

الناشطون، إذًا، وإنْ نجحوا سابقًا في استقطاب أكثر من عشرين ألف لبنانيّ من جميع الانتماءات، لم يتفهّموا منطقَ الأفراد الذين يرون في زعيمهم ملجأ أمانٍ ومصدرَ ثقة، وتُشكّل طوائفُهم «منطقة راحة» comfort zone لهم، بل يحقّق بعضُهم ـ بفضل النظام الطائفيّ ـ مكاسبَ ماديّةً وضماناتٍ اجتماعيّةً وربّما امتيازاتٍ ونفوذًا أيضًا. وتدريجيًّا تلاشى الحماسُ، وتقلّص عددُ المشاركين في المظاهرات اللاحقة، وهذا ما دفع البعضَ إلى اتهام الحملة بالـ «فشل.» أما إذا كان للناشطين إجاباتٍ على مخاوف المعارضين أو الساعين إلى إفشال الحراك، فهم لم يُحْسنوا إبرازَها وتوضيحَ مطالبهم وتحديدَ المفاهيم الجديدة التي أطلقوها، وما زالت عند كثيرين غامضةً أو خطرةً أو مستحيلة (تصف كريستينا صرخةَ والدتها حين أخبرتها عن تأييدها الحراك: «شو بدكن تسقّطو الكنيسة؟!»).

حملت الثوراتُ العربيّةُ الكثيرَ من الأمل في البداية، لكنّ تطوّراتها شكّلتْ مخاوفَ جديدةً عند بعض الطوائف في لبنان، المسيحيّةِ خصوصًا، إثر نتائج الانتخابات في تونس ومصر. يُعْرب إيلي، وهو موظّفٌ في شركةٍ خاصّة، عن خشيته أن يحلّ في لبنان ما حلّ في الدول العربيّة بعد تلك الثورات. فهو يرفض حكمَ المسلمين، ويخشى ألّا يكون لبنانُ وطنًا نهائيًّا لجميع أبنائه. وهو، شأن العديد من أصدقائه، يؤيّد فصلَ الدين عن الدولة، ولكنه ينتقد أداءَ الحملة التي وجد أنّها تتهجّم على الأديان ورجال الدينَ الذين يمثّلون طائفتَه، مثلما يمثّل رئيسُ الجمهوريّة الدولةَ بحسب قوله. كما أنّه يعتبر أنّ المشكلة الحقيقيّة تكمن في رجال السياسة، لا رجال الدين. بالإضافة الى ذلك، فإنّه لا يؤيّد النزولَ إلى الشارع للتعبير عن مطالب معيّنة، بل هو مع صندوق الاقتراع. وهو يدعو إلى إسقاط الإقطاعيّة قبل الطائفيّة، وإلى المساواة قبل إلغاءَ الطائفيّة السياسيّة لأنّ إلغاءها الآن سيكون على حساب الطوائف الأقلّ عددًا. ويدعو أيضا إلى اعتمادِ مبدإ الكفاءة في الوظائف، وإلى خضوع الناس لقوانينَ صارمةٍ يتحضّرون من خلالها لفكرة بناء الدولة المدنيّة تدريجيًّا. ويرى إيلي أنّ عنصر الثقة ناقص في العلاقة بين المسيحيين والمسلمين في لبنان، ولا يمكن أن يتغيّر ذلك بين ليلة وضحاها لأنّ «هناك دمًا.»

يؤيّده الرأيَ سلطان خير، الذي يتابع الماجستير في الحوار الإسلاميّ ـ المسيحيّ في الجامعة اليسوعيّة. يقول: «ربّما نحن لسنا مهيّئين سياسيًّا واجتماعيًّا للمطالبة بتطبيق مبدإ فصل الدين عن الدولة. وإنّ فشل حملة إسقاط النظام الطائفيّ تدلّ على ذلك.» سلطان خير يؤيّد إسقاطَ هذا النظام، لكنه لا يؤيّد التظاهراتِ التي دعت إلى ذلك: «النظام الطائفيّ السائد ليس نظامًا فاسدًا يرْأسه جاهلٌ ديكتاتوريٌّ نجتمع لإسقاطه، وإنما هو نظامٌ طائفيٌّ تُشكّله طوائفُ قلقةٌ، ويرْأسه سياسيّون بمصالح متقاطعة... لذا، ينبغي تطويرُ الرؤية في إسقاط النظام إلى مرحلةٍ تؤدّي إلى إرساء مشروعٍ للعمل المشترك يلتزم بنشر الروحانيّة الإيمانيّة، وضبطِ إطار هذا المشروع من خلال شرعةِ قيمٍ إيمانيّةٍ إسلاميّة ـ مسيحيّة تضمن صياغةً وبنيةً متينةً للعيش المشترك.»

محمد زيدان متخصّصٌ هو أيضًا في الدراسات الإسلاميّة ـــ المسيحيّة، ومن داعمي حملة إسقاط النظام الطائفيّ، التي تتمثّل في رأيه في ثلاث خطواتٍ عمليّة: إلغاء الطائفيّة من الوظيفة، وقانون انتخابيّ خارج القيد الطائفيّ، وزواج مدنيّ اختياريّ. يرى زيدان أنّ الحملة لم تنجحْ في استقطاب الجماهير خارج بيروت، وقد حاول مع آخرين أن يشارك في تنظيم تظاهراتٍ في طرابلس، فواجه صعوباتٍ وتحدّياتٍ كبيرة: «نظّمنا اجتماعات، وقرّرنا أن نعتصم في ساحات أساسيّة كساحة النجمة، ووضْع خيمة. ولكنّنا لم نفلحْ بسبب تخوّف الناس من أن تكون التظاهرةُ إسلاميّة، فتردّدوا في دعمها. أمّا مَن أصرّ على المشاركة فقد انضمّ إلى تظاهرات بيروت. لقد كانت الحركات الإسلاميّة في الشمال تضع ملصقاتٍ ضدّ الحملة،

وكان أئمّةُ الجوامع يحرّضون ضدّها أيضًا.» وعلى الرغم من محاولة محمّد التغييرَ على صعيد منطقته، فإنّه لم يشعر بوجود تنظيم في الحراك المركزيّ يمكن أن يؤدّي إلى نتيجة، بل ثمّة ضياعٌ أصاب المتحمّسين بالإحباط. ويختم: «لا بدّ من التعلّم من أخطاء الماضي، ومرافقة التظاهرات بندواتٍ توعويّة تركّز على شباب الجامعات.»

أما الزميل آدم شمس الدين، وهو صحافيّ، فتضامن مع الشعار المرفوع في الحملة، ولكنه شعر منذ البداية أنّ الناس لن تصبر على تحقيق هدفها: «فقليلٌ منهم سيتحمّس لترك منزله الدافئ والنزول إلى الشارع أيّام الآحاد.» ويضيف: «ظروفُ الانتفاض على النظام ما زالت غيرَ ناضجة عند العديد من اللبنانيين؛ وبدلًا من أن يخاطروا ويحاولوا إحداثَ تغيير، فإنّهم يفضّلون البقاء في الوضع الراهن.» وفي المقابل، يعتبر أنّ توقيتَ الحملة لم يكن مناسبًا. صحيح أنّه كان لا بدّ من إطلاق حملة إسقاط النظام في لبنان تأثّرًا بموجة الثورات التي اجتاحت الدولَ العربيّة، لكنْ كان هناك هدفٌ معيّنٌ عريض للثورة في كلّ بلد، خلافًا للبنان حيث كان ثمّة التباسٌ منذ البداية حول الهدف وطريقة العمل.

بقيتْ إذًا أسئلةُ الناس من دون أجوبة واضحة. وأدّى ارتباكُ الناشطين بعد مظاهرة ٢٠ آذار الضخمة اللامتوقّعة، وعجزُهم عن الاستفادة منها، وقلقُ الأحزاب الطائفيّة والأقليّات المجتمعيّة بسبب هذا «الإنجاز،» إلى إضعاف الحملة. وهذا ما أثار لاحقًا الشكوكَ حول صمودها وفعّاليّتها.

أدّى ارتباكُ الناشطين بعد مظاهرة ٢٠ آذار الضخمة اللامتوقّعة، وعجزُهم عن الاستفادة منها، وقلقُ الأحزاب الطائفيّة والأقليّات المجتمعيّة بسبب هذا «الإنجاز» إلى إضعاف الحملة. وهذا ما أثار لاحقًا الشكوكَ حول صمودها وفعّاليّتها.

العوامل الخارجيّة

إلى ما تقدّم يضاف أنّ بعضَ المشاركين في الحملة لم يفْصلوا بين انتماءاتهم الحزبية وهدف الحراك. كما أدّى تدخّلُ القوى الخارجيّة، من سياسيّة وطائفيّة واقطاعيّة، إلى تخويف الناس من الحملة، وإبعادهم عن المشاركة بها أو عن مجرّد تأييدها. أما وسائل الإعلام المرتبطة بقوى ٨ و١٤ آذار فلم تكن في صالح الحملة هي الأخرى، إذ توافقتْ تغطيتُها للحراك ومواقفَ مموّليها. ويرى الناشطون أنّ الإعلام عامّةً وضعهم أمام المحاكمة، بدلًا من أن يحاكم الطبقةَ السياسيّة. يقول المدوّن أسعد ذبيان: «لعب الإعلامُ دورًا سلبيًّا في الحراك، إذ سعى جاهدًا لتبيان سلبيّاته، واستحال إظهارُ هدفه الحقيقيّ.» بالإضافة إلى ذلك، أدّى «الربيعُ العربيّ» دورًا لا يمكن التغاضي عنه في تعثّر الحراك أو توقّفه. فإذا كانت ثورةُ تونس المحرّكَ الأساسَ للشعوب العربيّة، ومصدرَ وحيٍ لشباب لبنان في المطالبة بإسقاط النظام الطائفيّ، فإنّ الأوضاع في سوريا أثّرتْ سلبًا في الحراك اللبنانيّ، إذ انقسم الناشطون بين مَن يعتبرها ثورةً ومَن يراها مؤامرةً. كما أنّ الثورة الليبيّة، وتدخّلَ الناتو لدعمها، طرحا أسئلةً كثيرةً حول صدقيّة الثورات العربيّة. تضاف إلى ذلك نتائجُ الانتخابات في الدول التي ثارت على نُظُمها، إذ جاءت بقوًى إسلامويّة لم يُعرف عنها إيمانُها بالديمقراطيّة وحقوقِ المرأة مثلا. وفي خضمّ ذلك كلّه، أراد بعضُ الناشطين اللبنانيين دعمَ جميع الثورات العربيّة من دون استثناء، فيما أعرب آخرون عن رفضهم ذلك بلا قيد ـ وهذا ما أدّى إلى نشوء خلاف حول الشعارات التي تحملها حملة إسقاط النظام الطائفيّ في لبنان.

ومن أهمّ التحدّيات التي واجهها ناشطو الحملة إثباتُ استقلاليّتها عن قوى ٨ و١٤ آذار، خصوصًا أنّ العديد منهم ينتمون إلى أحزابٍ من أحد هذين الحلفين. بعضهم شارك بصفته الشخصيّة، والبعضُ الآخر رآها فرصةً ذهبيّةً لتحقيق مطالب حزبه، فيما فئةٌ أخيرةٌ أثارت مشاركتُها في الحراك علاماتِ استفهامٍ لجهة وجودها في السلطة التي يدعو الحراكُ إلى إسقاطها. هكذا كان على الناشطين أن يُثْبتوا استقلاليّتهم بعضهم لبعض، قبل أن يُثْبتوا للمجتمع اللبنانيّ استقلاليّة حراكهم عن الأحزاب. باسم شيت يعتب على أطرافٍ داخل ٨ آذار لا تزال تحاول توظيفَ الحملة لخدمة تلك الأطراف، وفي إطارٍ يخالف أهدافَ الحملة. الناشطة نعمت بدر الدين تعترف: «لم ننجحْ في تحييد الحراك.» وهي تقترح حلًّا للفوبيا بين الحزبيّين والمستقلّين في الحراك، من خلال الاعتراف بدورهم جميعًا في المشاركة بصفةٍ شخصيّةٍ لا غير؛ وعدمِ التمييز بين الأفراد الجدد في العمل السياسيّ وبين القدامى الذين يمتلكون تاريخًا طويلا من النضال قد يدفعهم إلى الإحساس بملْكيّتهم للحملة؛ والاتفاق على مطالب مشتركة يُرفَض أيُّ طرفٍ يعمل خارجها، وتشمل: قانونًا انتخابيًّا نسبيًّا خارج القيد الطائفيّ، وقانونًا مدنيًّا للأحوال الشخصيّة (وضمنه زواج مدنيّ اختياريّ)، وقضاءً مستقلًّا، وإقرارًا لقانونٍ ضدّ العنف الأسريّ، ولآخر يسمح للمرأة بمنح الجنسيّة لأولادها.

خلافات داخليّة

تضارُبُ الآراء بين الناشطين داخل الحملة أدّى إلى نشوء نزاعاتٍ داخليّة تسبّبتْ أحيانًا كثيرةً بتراشق الاتهامات وإطلاق التهديدات. صحيح أنّ المسألة السوريّة ولّدت انقسامًا حادًّا داخل الحملة، غير أنّ الأمور الخلافيّة كانت قد بدأتْ، كما سبق

الذكر، منذ إضافة تعبير «...ورموزه» على شعار «الشعب يريد إسقاط النظام الطائفيّ.» فبالنسبة إلى بعض الناشطين فإنّ تعبير «...ورموزه» يعكس رغبةً في التخلّص من كلّ القابضين على مفاصل الحياة السياسيّة في لبنان، ورفضٍ بقائهم في النظام مهما كان شكلُه؛ وهذا ما استفزّ أفرادًا يؤيّدون هذا الرمزَ أو ذاك من هؤلاء الرموز، واعتبروا أنفسهم مستهدفين بانتماءاتهم، فاعترضوا على إضافة ذلك التعبير.

منذ ذلك الحين والحديثُ قائمٌ بين الناشطين حول مسألة التغيير «الإصلاحيّ» أو «الثوريّ.» «الإصلاحيّون» يرون أنّه من غير الواقعيّ تغيير النظام ككلّ، ويدعون إلى الضغط على الحكّام الحاليّين بهدف تحقيق إصلاحاتٍ معيّنةٍ تخدم حاجاتِ الناس. أما «الثوريّون» فيرفضون التعامل مع السلطة الراهنة، وخصوصًا النوّاب الذين قبلوا الترشّحَ وفق النظام الطائفيّ، ويجدون أنّ الوقت قد حان لإقامة تغيير جذريّ يطيح الطبقةَ الحاكمةَ ويعيد إنتاج قوًى جديدة.

كما اختلف الناشطون على آليّة العمل، وطريقةِ استقطاب الناس وحشدهم، وتوقيتِ التحركات، وأماكنِ التظاهر، وتطبيقِ الدستور أو نسفِه وإعادةِ صياغته من خلال لجنة تأسيسيّة لأنه يمهّد لعودة الطبقة السياسيّة، ومشاركةِ المسؤولين الذين هم جزء من النظام أو رفض ذلك. كما اختلفوا على الشعارات المرفوعة والمطالب المقدّمة؛ فبعضُهم عارض مثلًا المطالبة بنظام علمانيّ واكتفى بمطلب «إلغاء الطائفيّة السياسيّة وإقامة نظام مدنيّ،» في حين يؤكّد باسم شيت ضرورةَ ترافق النظام العلمانيّ مع النظام المدنيّ:

«إنّ إلغاء الطائفيّة السياسيّة من دون إرساء نظام علمانيّ يؤدّي حتمًا إلى حربٍ أهليّةٍ جديدة بسبب سيطرة القوى الأكثر عددًا على السلطة، ولا يلغي بالضرورة الطبقة الحاكمة. كما أنه يمكن إرساءُ نظام مدنيّ بحكم طائفيّ، إذ إنّ تعبير «مدني» لا يعني سوى «غير عسكريّ»؛ فتُلغى بذلك الطائفيّة السياسيّة في النظام المدنيّ غير العلمانيّ على صعيدَي السلطة التنفيذيّة والتشريعيّة، غير أنها يمكن أن تبقى في قانون الأحوال الشخصيّة مثلًا، مستمرّةً بذلك في التفرقة بين اللبنانيين. كما يمكن بناءُ نظام علمانيّ فاشيّ غير ديموقراطيّ. أما النظام المدنيّ العلمانيّ، فوحده يَضمن الحيادَ عن الدين، مع احترام حريّة المعتقد لجميع الطوائف، مترافقًا مع العلمانيّة المجتمعيّة والمساواة والديموقراطيّة والعدالة الاجتماعية.»

وعليه، لم يستطع الناشطون حتى الآن التوحّدَ حول برنامج عمل واضح، والاتفاق على مقاربةٍ تؤدّي إلى نتيجة فعّالة وتُحدث تغييرًا حقيقيًّا. فهُم، من جهة، ومهما اختلفوا عن عامّة الناس، جزءٌ منهم ويحملون ثقافتهم، ومن ثمّ يصعب أن يوحّدوا رؤيتهم إلى التغيير الفعليّ في لبنان. ولكنّ اختلافاتهم، من جهةٍ أخرى، قد تُغني الحراك تنظيميًّا وفكريًّا.

واقع «حملة إسقاط النظام» اليوم

على خلفيّة كلّ هذه العوامل، الداخليّة والخارجيّة، أصيب العديدُ من الناشطين بالإحباط. منهم مَن توقّف عن حضور الاجتماعات ومتابعة تطوّرات الحملة، ومنهم مَن ظلّ يتابع عن بُعدٍ وتخلّى عن حماسه في المشاركة في أيّ تحرّك جديد. لكنْ بقي آخرون لاقتناعهم بأنّه كانت هناك فرصةٌ حقيقيّةٌ للتغيير، وأنّ الحراك تراجع ولكنّه لم يفشل؛ فظلّوا «يحاولون» العمل وفق نظرتهم الخاصّة. من هؤلاء، حملة «حلّوا عنّا» الموجّهة ضدّ الزعماء، وقد تعرّضتْ لهجوم كبير عندما رفعتْ صورَ جميع «الرموز» السياسيّة باستثناء السيّد حسن نصر الله، (مع أنها رفعتْ صورةَ النائب محمّد رعد، رئيسِ «كتلة الوفاء للمقاومة»)؛ وحملة «حقّي عليّ» التي اختارت التركيزَ على المطالب المعيشيّة كالكهرباء والماء والوقود والضمانِ الصحّيّ؛ و«الائتلاف من أجل المساواة والعدالة الاجتماعيّة والعلمانيّة» الذي ضمّ «تيّار العمل المباشر» وبعضَ أعضاء جمعيّات المجتمع المدنيّ. وفي هذا الإطار، يقول الناشطُ في التيّار باسل صالح: «أحاول أن أدعم بقدر ما أستطيع. المهمّ ألّا يصمت الناس.» ويضيف: «المطلوب مجموعة محايدة كليًّا عن ٨ و١٤ آذار على حدّ سواء، وتدعم الثورات العربيّة من دون استثناء، وترفع مطالبَ غيرَ استنسابيّة. وانطلاقًا من هذه الحاجة، خُلق الائتلافُ المذكور.» ويقول ماهر أبو شقرا، الناشط في «الائتلاف»:

«نحن لسنا حزبًا انشقّ عن الحراك وكوّن هويّته الخاصّة. فهناك تجانسٌ حتى مع المجموعات التي استقلّت عن «حملة إسقاط النظام» المركزيّة والتي ترى التغيير وفق مقارباتٍ مختلفة. لا فرديّة في العمل، ولا منافسة، لأنّ هدفنا ليس هدفًا فرديًّا... هذه المجموعات خلّفتْ في الواقع حالة وعي سياسيّ شعبيّ، وحركةً في الشارع غابت عن الواقع اللبنانيّ منذ سنين. المهمّ خلقُ خطاب سياسيّ نقيض للنظام الطائفيّ. فنحن نريد أن نحرّض ٨ ضدّ ٨، و١٤ ضدّ ١٤، لخلق انقسام عموديّ، بل أفقيّ، أقامه المسؤولون، فيفهم الناسُ بُعدَ الزعماء عن همومهم.»

ماذا تغيّر؟

بين صيف ٢٠١١ وشتاء ٢٠١٢، انصرف الناشطون إلى تقييم أدائهم منذ المظاهرة الأولى في ٢٠١١/٢/٢٧، أو ما عُرف بـ «مظاهرة الشماسي» التي رافقها مطرٌ غزيرٌ لم يمنع المشاركين من إيصال صوتهم. غير أنّ الحماس لم يبقَ بالوتيرة نفسها، وسرعان ما توقّفت الدعواتُ إلى التظاهر.

يعترف الناشطون بأنّ أبرز ما افتقروا إليه هو التنظيمُ الداخليّ. غير أنّهم يبرّرون ذلك بأنّ حملتهم ليس حزبًا يملك برنامجًا سياسيًّا ويفرض نفسَه حالةً تنظيميّةً محدّدة؛ بل إنّ بعضهم يتمسّك بعفويّة الحملة، لكونها نابعةً من الشعب. إلّا أن نتيجة الحراك فرضتْ عليهم إعادةَ النظر في العمل التنظيميّ، فقرّروا وضعَ برنامج يشبه الحركةَ التنظيميّة

يتحرّكون ضمنها. وانصرفوا منذ آخر حراكٍ في العام ٢٠١١ إلى تنظيم ورش عملٍ تساعدهم على تعلّم أساليب جديدةٍ لإيصال رسالتهم، ولاكتساب مهاراتٍ قياديّة، والتنسيق في ما بينهم. فعملوا مثلًا على تشكيل لجان (إعلاميّة، ماليّة، الخ). كما راحوا ينمّون معرفتهم بتركيبة المجتمع اللبنانيّ، ويدرسون مكامنَ القوة والضعف فيه بغية التعاطي معه بأسلوبٍ واقعيّ. هذا ما تؤكّده الناشطة نعمت بدر الدين: «لم تتوقّف الحملة يومًا. لم نكن نتظاهر، لكنّ كانت هناك دائمًا اجتماعاتٌ وتدريباتٌ للتقويم والتحسين.»

أما في ما يتعلّق بتمويل ورش العمل، فتجزم بدر الدين أنّ ناشطي «حملة إسقاط النظام الطائفيّ» رفضوا أيّ مصدر خارجيّ. فقد قدّم لهم القاعةَ «نادي الساحة،» وتطوّع مدرّبون في توجيه ورش العمل. وبذلك، أبعدوا الاتهاماتِ التي لم تُرحهم منذ بداية الحراك والتي حمّلتْهم التبعيّة لهذه الجهة أو تلك، ضمن إطار الشائعات المفبركة من قبل ٨ و١٤ آذار.

يمكن وضعُ «حملة إسقاط النظام الطائفيّ» في إطار نزاع يتّخذ ثلاثةَ مستوياتٍ بارزة: الأول بين الحملة والمجتمع اللبنانيّ؛ والثاني بين الحملة والسلطة السياسيّة التي تمثّل ٨ و١٤ آذار؛ والثالث بين الناشطين أنفسهم.

حلّ النزاع

بناءً عليه، يمكن وضعُ «حملة إسقاط النظام الطائفيّ» في إطار نزاع يتّخذ ثلاثةَ مستوياتٍ بارزة: الأول بين الحملة والمجتمع اللبنانيّ، أي الشعب اللبنانيّ، بمختلف شرائحه وانتماءاته الطائفيّة والسياسيّة والمناطقيّة، المستفيد من النظام الطائفيّ أو الخائف من البديل. الثاني بين الحملة والسلطة السياسيّة التي تمثّل ٨ و١٤ آذار، أيْ عمليًّا الأحزاب، أكانت طائفيّةً أمْ علمانيّة، والتي حاول قياديّوها وحزبيّوها استغلالَ الحراك لمكاسب فئويّة. والثالث بين الناشطين أنفسهم (من منظّمين ومشاركين، وحزبيّين ومستقلّين) الذين انقسموا حول أسلوب العمل، بين التغيير «الإصلاحيّ» والتغيير «الثوريّ»، وحول المطالب والأهداف.

يرى البعض أنّ حملة إسقاط النظام الطائفيّ لم تفشل في لبنان، بل نجحتْ في خلق خطاب مختلف عن ٨ و١٤ آذار. كما خلقتْ نقاشاتٍ جديدة ساهمتْ في تطوير المستوى الفكريّ والسياسيّ عند الناشطين، الذين تعلّموا من أخطائهم، وراحوا يعملون على وضع ورقة سياسيّة وخطّة عملٍ هادفة، ويبنون منهجيّةَ عملٍ أفضل قائمةً على عمل جماعيّ واعٍ وبنّاء، خصوصًا بعد أن مكّنهم الحراكُ من التعرّف بعضهم إلى بعض، ومن التعاون مع الأشخاص الذين يرفضون النظامَ الطائفيّ ويطالبون بنظام مدنيّ علمانيّ. ومن الناشطين من يرى الإحباط طبيعيًّا لأنه جزءٌ من الحراك وشرطٌ من شروط تطوّره. ومنهم من لمس صعوبةَ التغيير، فلام بعضَ أحزاب السلطة التي حاولتْ أن تحوّل الحراكَ من حركة شعبيّة عفويّة إلى حركة سياسيّة ضمن النظام اللبنانيّ.

غير أنّه لا يمكن حلُّ المسألة الطائفيّة في لبنان من دون النظر إلى الحاجات والمصالح الكامنة وراء المواقف من النظام الطائفيّ، والتي تنقسم بين مؤيّدة ومعارضة له، معبّرةً عن فئات المجتمع اللبنانيّ المختلفة طائفيًّا وسياسيًّا وإيديولوجيًّا وثقافيًّا. كما أنّ «لوْم» مجموعةٍ من دون النظر إلى أخطاء المجموعات الأخرى يُفقد التقويمَ موضوعيّتَه وصدقيّتَه، ومن ثم تفشل محاولاتُ التغيير في الإتيان بأيّ نتيجة إيجابيّة. فالقوى الطائفيّة كما العلمانيّة، والحزبيّون كما المستقلّون، والموالون للحملة كما «المنشقّون» عنها، ينبغي أن يَخضعوا جميعًا للنقد والمساءلة. أما الطريقان «الثوريّ» و«الإصلاحيّ» المطروحان، فيتطلّبان هما أيضًا نظرةً نقديّةً وتفكيرًا واعيًا وعميقًا: فمع غياب العوامل المؤهّلة لتنفيذه، يُمكن الخيارَ الثوريَّ أن يكون انتحاريًّا وغيرَ واقعيّ؛ كما أنّ سلوك «الخطّ الإصلاحيّ» يمكنه إبطاءُ مسار التغيير الحقيقيّ المرجوّ من دون مبرّراتٍ حقيقيّة. وعلى مستوًى آخر، فإنّ افتضاحَ أعمال المعارضة السوريّة المسلّحة ضدّ النظام السوريّ الدمويّ يطرح علامةَ استفهامٍ جديدةً عن جدوى انقسام ناشطي «حملة إسقاط النظام الطائفيّ في لبنان» حول دعم «الثورة السوريّة.»

وفي جميع الأحوال، تبقى «حملة إسقاط النظام الطائفيّ في لبنان» تجربةً شبابيّةً في مسار الحراك الشعبيّ، مقدّمةً دروسًا في التغيير الاجتماعيّ للمبادرات المقبلة. وبالرغم من أنّ اللبنانيين يواصلون النقمة على الوضع المعيشيّ والسياسيّ، فإنّ معظمَهم لن يقبلوا بالتخلّي عن نظامهم من دون بديلٍ يقْنعهم ويؤمّن لهم حقوقَهم وحاجاتهم. وهذا الأمر يتطلّب من الناشطين جهوزيّة، وتوعية، وتخطيطًا، ومكافحةً مستمرّة.

بيروت